اقتصاد

«التموين» ترخص ٥٠ شركة خلال ٢٠ يوماً منها أربع شركات (VIP)

| الوطن

رخصت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ٥٠ شركة منذ بداية عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه، وهي موزعة بين ٣٨ شركة محدودة المسؤولية و٤ شركات شخص واحد و٤ شركات مساهمة خاصة، و٤ شركات (VIP).
تنوعت الشركات في نشاطها بين تجارة المواد الغذائية والمواشي والدواجن ومواد البناء والجبصين وإدارة المنشآت السياحية وتجارة الورق والكرتون الخام والمصنع والمحابر والأحبار، إضافة إلى خدمات النفط والغاز وتجارة مستلزمات المنشآت والشحوم والزيوت ومستلزمات التجميل والمستلزمات الطبية وتجهيزات المخابر والقيام بأعمال الدراسات الاستشارية الهندسية وتجارة الأقمشة والستائر وتجارة الأجهزة والتجهيزات الكهربائية والمفروشات، وصهر وسكب المعادن والإنشاءات وأجزائها.
وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أن ترخيص هذا العدد من الشركات خلال ٢٠ يوماً يعد مؤشراً واضحاً إلى رغبة رؤوس الأموال في العودة للاستثمار في سورية، سواء كان من المستثمرين المحليين أم العرب والأجانب عن طريق وكلاء لهم وشركاء محليين، مبيناً أن الحافز الذي شجع هذه الشركات هو الاستقرار الذي تشهده سورية حالياً نتيجة انتصارات الجيش العربي السوري، ولكونها تعد سوقاً واعدة للاستثمارات خاصة لمرحلة إعادة الإعمار.
ولفت شعيب إلى أنه منذ بداية العام زار الوزارة عدد من الوفود العربية والأجنبية ممثلين لشركات تختص في مجالات متنوعة للإطلاع على إمكانية دخول السوق السورية وما تحتاج إليها من منتجات، وآخرها وفد صيني يزور سورية حالياً، موضحاً بأن الوزارة والمؤسسات الحكومية كافة تعمل على تقديم التسهيلات كافة للشركات التي ترغب في الترخيص لها والنشاط في السوق السورية.
وبالنسبة للشركات التي تم ترخيصها فهي ستكون قادرة على استيراد وتصدير المواد المسموح بها كافة قانوناً والدخول في المناقصات والمزايدات مع القطاعات العام والخاص والمشترك وتمثيل الوكالات وفروع الشركات المحلية والعربية والأجنبية، مع الإشارة إلى أن رأس مال الشركات يتراوح بين ٥ إلى ٥٠ مليون ليرة سورية للشركة الواحدة، بحسب عمل الشركة وغايتها التي أسست من أجلها.
وعن شركات (VIP) فقد شملت شركة مساهمة مغفلة برأس مال ٥٠٠ مليون ليرة سورية غايتها تجارة واستيراد المواد التحويلية وتوابعها كافة والقيام بالاستثمارات الصناعية والتجارية والتعهدات والمقاولات، وشركة مساهمة مغفلة برأس مال ١٠٠ مليون ليرة سورية، غايتها إقامة منشأة لصهر وسكب المعادن والإنشاءات وأجزائها، وشركة مساهمة مغفلة برأس مال ١٠٠ مليون ليرة سورية غايتها تجارة المواد الأولية الداخلة في صناعة المفروشات الخشبية والمعدنية وإكسسواراتها.
والشركة الرابعة هي محدودة المسؤولية برأس مال مليار ليرة سورية غايتها الاستثمار في القطاعات الخدمية والتجارية والزراعية والسياحية كافة وتمثيل الشركات والوكالات المحلية والعربية والأجنبية وتملك وبيع الحصص والأسهم في المشروعات على اختلاف أنواعها بما فيها المؤسسات المالية والمصارف وشركات التأمين.
بدوره بيّن مدير الشركات بالوزارة أيمن أبو زيتون لـ«الوطن» أنه تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات في مديرية الشركات لتسهيل عمل المواطن والحد من الروتين حيث تم تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتسجيلها والأفراد بالسجل التجاري فالحصول على سجل تجاري يستغرق ساعة عمل واحدة.
ولفت إلى أنه تم إحداث أمانة السجل التجاري (VIP) في الإدارة المركزية للشركات المساهمة والمحدودة المسؤولية التي رأسمالها مئة مليون ليرة سورية وما فوق بهدف تقديم أفضل الخدمات لأصحاب الشركات وبمدة زمنية قصيرة والقيام بأرشفة جميع الأضابير للحفاظ على البيانات من التلف والضياع، إضافة إلى تثبيت الكتب والتعديلات كافة على أنظمتها الأساسية مباشرة وتحسين بيئة الأعمال في القطر ما يسهم بمنح الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين ويجذب الاستثمارات.

الحكومة تعتمد توصيات المؤتمر الصناعي بحلب والشهابي لـ«الوطن»: ضرورة الإسراع بتطبيقها لأن الوضع صعب

| الوطن

استحوذت توصيات المؤتمر الصناعي الثالث الذي عقد في مدينة حلب بتاريخ ٢٠١٨/١١/٥ تحت عنوان «صناعتنا قوتنا» على مجمل مناقشات مجلس الوزراء أمس والتي كشفت عن تطابق هذه التوصيات بنسبة كبيرة مع توجهات الحكومة وخطتها التي بدأت تنفيذها منذ تشكيلها بهدف النهوض بالصناعة الوطنية.
وفي بيان صحفي (تلقت "الوطن" نسخة منه) اعتمد المجلس في جلسته الأسبوعية برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء توصيات المؤتمر التي تشكل إلى جانب الخطة الحكومية الركائز الأساسية لإعادة هذا القطاع بكل مجالاته الهندسية والغذائية والنسيجية والكيميائية لممارسة دوره الرئيسي كرافعة حقيقية للاقتصاد الوطني وتأمين مستلزماته من البنى التحتية والخدمات والمواد الأولية وخطوط الإنتاج والتسهيلات والمحفزات والإعفاءات والقروض والتسويق والمعارض محلياً وخارجياً.
وقرر المجلس الاستمرار بتنفيذ خطة النهوض بالصناعة الوطنية ولحظ التوصيات القابلة للتنفيذ ضمنها وفق اختصاصات كل وزارة لتكون داعماً أساسياً لخطة الحكومة في تفعيل العملية الإنتاجية وتأمين متطلبات نجاحها وإعادة إقلاع المنشآت والمعامل التي دمرت بفعل الإرهاب وتمكين القطاع الصناعي من استعادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبناء صناعة تنافسية وفق خطوات تحفيزية وتعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص والاستمرار بتأهيل المدن والمناطق الصناعية والحرفية ودعم الصناعة النسيجية والمضي بإصدار قانون الاستثمار.
وترتكز التوصيات على عدد من المحاور المتعلقة بتأمين متطلبات الصناعة في المجال المالي والمصرفي والإدارة المحلية والبيئة والشؤون الاجتماعية والعمل ومحور الصناعة والتجارة.
وفي سياق آخر طلب المجلس من جميع الوزارات التنسيق مع وزارة الإعلام لإطلاع المواطنين بشكل مستمر وشفاف على تفاصيل عمل الوزارات والإجراءات والقرارات المتعلقة بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم الأساسية.
ووافق المجلس على منح المؤسسة العامة للصناعات الغذائية سلفة مالية مقدارها ٥٢٥ مليون ليرة سورية لتسديد المبلغ المتبقي من استلام محصول العنب في شركة عنب السويداء للفلاحين، وفي تصريحات للصحفيين عقب الجلسة أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه قادري إلى أن هناك تسع توصيات للمؤتمر الصناعي الثالث تختص بها الوزارة؛ ثمانية منها تتعلق بجهات حكومية وواحدة بالاتحادات تستهدف زيادة قوة مؤسسات دعم الأعمال الممثلة بالاتحادات سواء غرف التجارة أو الصناعة لجهة تعريف أصحاب العمل بجميع القوانين والتشريعات والقرارات الناظمة لتسهيل أعمالهم.
بدوره أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أنه تم تنفيذ معظم توصيات المؤتمر والتي تتضمن حزمة من الإجراءات اللازمة لتطوير الصناعة الوطنية، إضافة إلى العمل على تعديل المرسوم التنظيمي ٢٦٨٠ لعام ٧٧ المتعلق بتصنيف الصناعات.
من جهته أشار وزير الصناعة محمد معن زين العابدين جذبة إلى أن التوجهات الحكومية جاءت متطابقة مع توصيات المؤتمر الصناعي الثالث باعتبار أن الصناعة تعتبر الرافعة الأساسية للاقتصاد الوطني وجميع الوزارات تقوم بتنفيذ هذه التوصيات بما يتوافق مع التشريعات الناظمة.
إلى ذلك أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة فارس الشهابي في تصريح لـ«الوطن» على أهمية تنفيذ مقررات لجنة ١١١٤ للنسيج وإقرار قانون خاص للمناطق المتضررة ومكافحة التهريب عبر المعابر مؤكد على ضرورة الإسراع بتطبيق التوصيات لأن الوضع صعب جداً ومصداقيتنا جميعاً على المحك.

«الاقتصاد» لـ«الوطن»: البت باستيراد البطاطا هذا الأسبوع

| رامز محفوظ

أكد مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» أنه من الممكن البت بموضوع منح إجازات استيراد للبطاطا خلال الأسبوع الحالي، بحيث يتم منح الإجازة بناءً على احتياجات البلد من المادة، وبناءً على ما هو متوافر من المادة في مخازين وزارة الزراعة وبناء على تقديراتها، في ظل مؤشرات أولية بأن الكميات الموجودة من البطاطا لا تغطي احتياجات السوق، موضحاً أن الموضوع يدرس حالياً بين وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد ورئاسة مجلس الوزراء.
وشدد على أن الخضراوات والفواكه ممنوعة الاستيراد بشكل عام، مبيناً أنه يتم منح إجازة الاستيراد في حالات العوز فقط، لافتاً إلى أنه من الممكن أن يتم منح إجازات استيراد للمواد التي لها بدائل وطنية، في عدم كفاية تلك البدائل عن تغطية حاجة السوق، وبالتالي تكون الكميات التي يسمح استيرادها لسد الفجوة فقط بين المتوافر والمطلوب، مشيراً إلى أن الدليل الخاص بمنح إجازات الاستيراد معمم على كل الجهات الحكومية والجمارك، وبالتالي فإن كل الجهات الحكومية تعلم ما هي المواد التي من مسموح منحها إجازات الاستيراد، وذلك كله خاضع لآلية ترشيد الاستيراد.
وأشار المصدر المسؤول في مجال التجارة الخارجية إلى أنه في حال وجود أي إشكاليات بالنسبة للمواد التي لها بدائل وطنية فإنه يتم الطلب من وزارة الصناعة واتحاد غرف الصناعة بمعرفة الكميات المتواجدة في السوق وهل تغطي احتياجات السوق، وبناءً على ذلك يتم التصرف من قبل الوزارة، منوهاً بأنه لا يتم منح إجازة استيراد لأي مواد محلية تغطي حاجات السوق.
ولفت المصدر إلى أنه خلال العام الماضي تم منح أكثر من ٢١ ألف إجازة استيراد للقطاعين العام والخاص، مشيراً إلى استمرار العمل بالقرار الذي فرض على التجار الذين يستوردون المواد الأساسية كالمواد الغذائية والاستهلاكية بيع ١٥ بالمئة من مستورداتهم إلى وزارة التموين، متوقعاً أن يلغى هذا القرار.
وبالنسبة لموضوع ترشيد الاستيراد بين المصدر أنه من خلال الاطلاع على دليل الاستيراد يتضح أن ٧٥ بالمئة منه مواد أولية ومستلزمات زراعية وصناعية، والمواد التي تستورد هي فقط التي لا تنتج محلياً.
وختم بالتأكيد على أنه قبل منح إجازة الاستيراد تتم دراسة كل مادة على حدة، بالإضافة لدراسة الكميات الموجودة في السوق، ودراسة كمية إنتاج الصناعات المحلية ومدى تغطيتها للسوق المحلية، ومواءمتها لآلية الترشيد.

بنك معلومات خاص بالاستثمار.. دياب لـ«الوطن»: التركيز على الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب ومعالجة شكاوى رجال الأعمال

| علي محمود سليمان

وضعت هيئة الاستثمار السورية خطة من خمسة أهداف لتطوير عملها في ٢٠١٩ تتضمن تبسيط إجراءات إقامة المشروعات بما يسهم في تعزيز جاهزية البيئة المؤسساتية ويزيد من قدرتها التنافسية، وإحداث بنك معلومات خاص بالاستثمار، وتتبع تنفيذ المشروعات الحديثة والمتعثرة وتذليل العقبات التي تعوق تنفيذها واستمرار عملها، وتعزيز الترويج الداخلي والخارجي والتعاون الدولي لإيجاد الأدوات الفعالة لإعادة رأس المال المغترب والمهاجر إلى سورية، وإعداد خريطة استثمارية وطنية لتوجيه الاستثمارات وتنميتها وتعزيزها.
وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن غاية الهيئة من هذه الخطة هي تطوير دور وآلية عمل مركز خدمات المستثمرين في المركز والفروع بما يحقق مفهوم المحطة الواحدة للمستثمر، من خلال نقل الخدمات المقدمة من الوزارات إلى هيئة الاستثمار وتخصيصها وحصر تقديمها في نافذتها الواحدة، وإعادة هيكلة النافذة الواحدة في الهيئة ضمن مكتب أمامي وخلفي فني وتفويض ممثليها بالصلاحيات اللازمة والكافية لتقديم الخدمات، واستكمال التمثيل والتفويضات والخدمات للوزارات في النافذة الواحدة في الهيئة، وتبسيط النماذج وهيكلتها ووضع دليل إجرائي موحد وشفاف مرتبط بالزمن.
وبيّن أن إحداث بنك معلومات خاص بالاستثمار سيكون بهدف الاعتماد عليه في إعداد الإحصائيات والدراسات الاقتصادية، ورسم السياسات، وتحديد الاحتياجات، والرقابة على المشروع، وتوفير المعلومات كافة للمستثمرين بشفافية، ورفد الفرص الاستثمارية بمعلومات كافية ولازمة لها، وبالتوازي سيكون العمل على تتبع تنفيذ المشروعات الحديثة والمتعثرة من خلال القيام بجولات ميدانية على المشاريع الاستثمارية للوقوف على واقعها التنفيذي، ودراسة ومعالجة شكاوى المستثمرين والتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية كافة لحل الإشكاليات التي تعوق تنفيذ مشروعاتهم، ووضع معايير جديدة للجدية تسمح بتحديد المستثمر الحقيقي والمستثمر غير الجدي.
ولفت إلى أن العام ٢٠١٩ سوف يشهد تركيزاً على تعزيز الترويج الداخلي والخارجي والتعاون الدولي من خلال تعزيز التعاون الدولي والترويج للاستثمار عبر أدواته المختلفة، وتوظيفه لتعزيز الشراكة بين المستثمرين المحليين والأجانب، والتعاون مع الجهات المعنية والداعمة للقيام بحملات ترويجية داخلية وخارجية للترويج للمناخ الاستثماري، منوهاً بأن إعداد خريطة استثمارية وطنية لتوجيه الاستثمارات وتنميتها سيكون من خلال تطوير الإطار العام للفرص الاستثمارية في سورية وإعداد الأدلة التوجيهية الخاصة بها، لطرح فرص استثمارية ذات أولوية وفرص بديلة تكون مكتملة التفاصيل والمقومات ومدعومة بالحوافز والتسهيلات الخاصة التي تقدمها الجهات العامة، بما يمكن من الإعلان عنها والترويج لها من جهة، وتسريع تحويلها إلى مشروعات منتجة من جهة أخرى.
وعما يتعلق ببيانات هيئة الاستثمار خلال العام ٢٠١٨ فقد بلغ عدد المشروعات المشملة ١٠٣ مشروعات بتكلفة استثمارية تقديرية ٨٩٥ مليار ليرة سورية وقدرة تشغيلية لـ٨٠٥٩ عاملاً، بينما شهد العام ٢٠١٧ تشميل ٦٩ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١٠٧٩ مليار ليرة سورية وفرص تشغيل ٩٢٥٣ عاملاً.
وعن المشروعات قيد التنفيذ في العام ٢٠١٨ فقد بلغت ٣٥ مشروعاً بتكلفة استثمارية تقديرية ٩ مليارات ليرة سورية وفرص تشغيل ٢٢٥٦ عاملاً، بينما في العام ٢٠١٧ بلغ عدد المشروعات قيد التنفيذ ٢٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية تقديرية ٥٣٠ مليار ليرة سورية وقدرة تشغيلية لـ٤٦٦٠ عاملاً.
وفي جانب المشروعات المنفذة فقد تم تنفيذ ٣ مشروعات خلال العام ٢٠١٨ بتكلفة مليار ليرة سورية وتشغيل لـ ٨٠٠ عامل، على حين العام ٢٠١٧ شهد تنفيذ ٦ مشروعات بتكلفة ٣ مليارات ليرة سورية وتشغيل لـ ٣٧٦ عاملاً.
وقد سيطر قطاع الصناعة بنسبة ٦٠ بالمئة من إجمالي عدد المشروعات في العام ٢٠١٨ وبدأ ٣٤ مشروعاً منها مراحل جدية نحو التنفيذ وحصلت على التراخيص إضافة إلى خطوات تنفيذية على الأرض، علماً أن ٢٧ مشروعاً منها تم تشميلها وترخيصها في العام ٢٠١٨ نفسه، مع الإشارة إلى أن المشروعات المنفذة في عام ٢٠١٨ هي مشروعات صناعية، في مجالات صناعة الأدوية البشرية والكونسروة والروافع الجسرية، علماً بأن المشروعات المنفذة في عام ٢٠١٧ هي (٦) مشروعات توزعت إلى ٣ مشروعات صناعات غذائية، ومشروع لتجميع السيارات السياحية، ومشروع إنتاج حيواني، ومشروع لصناعة الخشب ومنتجاته.

«الكهرباء» لـ«الوطن»: أسباب التقنين نقص «الغاز» ونقص الطاقة من محطات التوليد

| قصي أحمد المحمد

يبدو أن آراء المواطنين على واقع الكهرباء في المرحلة الحالية وخلال الفترة الماضية لم تكن إيجابية، وخاصة أن الآمال الكبيرة التي حاول المعنيون في وزارة الكهرباء والنفط ترسيخها عند المواطنين خلال الأيام الماضية لم تثمر بنتيجة واضحة.
وأرجع مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» زيادة عدد ساعات التقنين الطويلة في جميع المحافظات السورية إلى أسباب عدّة وأهمّها النقص الكبير في الطاقة المولدة في محطات التوليد حالياً على مستوى القطر، والتي لا تتناسب حالياً مع حجم الطلب على الكهرباء، موضحاً أن هذا الموضوع ترك اليوم ضجة كبيرة في الشارع السوري، مبيناً أن الموضوع هو أمر مؤقت.
وبين المدير أن أسباب التقنين الأخرى تعود إلى النقص الكبير في مادة الغاز بشقيها الطبيعي والمسال، موضحاً أن الكميات التي يتم توريدها من وزارة النفط والثروة المعدنية من الغاز الطبيعي غير متوافقة مع ما تحتاجه وزارة الكهرباء لتشغيل جميع مجموعاتها، مؤكداً أن الحديث عن مليار متر مكعب لا يمكن أن يضيف كثيراً ولا يحل مشكلة حالياً كون الطاقة المنتجة منها قليلة جداً.
وفي السياق أكد مدير في التوليد لـ«الوطن» أن توريد مليون متر مكعب من الغاز للكهرباء ينتج ما يقارب ٢٠٠ ميغا تقريباً وهو رقم قليل جداً مقابل ما تحتاجه الوزارة اليوم للحفاظ على معدّل واحد ومتساو من التقنين على مستوى القطر.
ولفت إلى أنه حتى يمكن ضبط عملية التقنين وتحقيق توزيع عادل ومقبول لدى الجميع في القطر حالياً، فإن الوزارة تحتاج ٦ آلاف ميغا يومياً ليصار تأمين تغذية كهربائية ٤ ساعات متواصلة مقابل ساعتين قطع في جميع المحافظات، لافتاً إلى أن ما يتم إنتاجه حالياً من الكهرباء ٤١٠٠ ميغا وهي لا تكفي.
ولفت المدير إلى أن بعض المحافظات حمولاتها تزيد على ٤٠٠ ميغا ويتم التقنين فيها ٣ ساعات قطع مقابل ثلاث أخرى تغذية.
وأشار إلى أن نقص مادة الغاز المنزلي مؤخراً انعكس سلباً على زيادة حمولات الكهرباء والتي تضاعفت بشكل كبير، لأن عدداً كبيراً من المواطنين كان يستخدم الغاز للتدفئة، ولكن النقص دفعهم إلى استخدام الكهرباء ما شكل ضغطاً كبيراً وبشكل خاص في ظل الظروف الجوية السائدة حالياً.
ورأى المدير أن موضوع التوسع في مجال مد الشبكات في مختلف المناطق التي تم تحريرها والتي بلغت خلال العام الماضي ٦٠ بالمئة، مقابل عدم وجود كميات توليد إضافية، انعكس سلباً على واقع التغذية وزيادة ساعات التقنين، معتبراً أن هذا التوسع هو نقلة نوعية ولكن تزامن مع نقص كبير في الكميات المولّدة وزيادة الطلب في هذه المناطق والتي بلغ إجمالي استهلاكها ما يقارب ٧٠٠ ميغا.

٩٣,٦ مليار ليرة قروض «الزراعي» خلال ٢٠١٨ منها ٤,٦ مليارات فقط للفلاحين بشكل مباشر

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف الزراعي ابراهيم زيدان لـ«الوطن» عن إجمالي القروض التي منحها المصرف خلال العام ٢٠١٨ إذ قاربت ٩٣,٦ مليار ليرة سورية، وهو ما شكل ٦٩٪ من خطة المصرف لإقراضه خلال العام الماضي.
وتوزعت القروض الممنوحة نحو ٤,٦ مليارات ليرة هي إقراضات المصرف للفلاحين، و٨٩ مليار ليرة الإقراضات الممنوحة بموجب أنظمة خاصة لمصلحة جهات القطاع العام، توزعت بدورها بين ٦٠ مليار ليرة للمؤسسة العامة للحبوب و٢٦ مليار ليرة لمؤسسة الحلج وتسويق الأقطان، و٣ مليارات ليرة لمؤسسة إكثار البذار.
وعن ودائع المصرف بين زيدان أن إجمالي ودائع الزراعي زادت على ٥٩,١ مليار ليرة، تتوزع بين ٥٣,١ مليار ودائع تحت الطلب، و١,٢٣ مليار ليرة ودائع لأجل، و٤,٧٢ مليارات ليرة ودائع التوفير، ونحو ٦٢ مليون ليرة حسابات مجمدة.
وبين أن مبيعات مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة بلغت ٩٥,٥ ألف طن بقيمة نحو ١٦,٢ مليار ليرة، منها ٣٢ ألف طن أسمدة سوبر فوسفات بقيمة ٤,٨ مليارات ليرة، ونحو ٦١,٧ ألف طن من سماد يوريا ٤٦٪ بقيمة ١٠,٨ مليارات ليرة، ونترات الأمونيوم ٣٠٪ نحو ٦٨١ طناً بقيمة ٦٩ مليون ليرة، وأسمدة سلفات البوتاس ١١٠٩ طناً بقيمة ٤٥٧ مليون ليرة
وحول المخطط والمنفذ في مجال الخطة الاستثمارية بين أنه تم لحظ مبلغ ٩٠٠ مليون ليرة للخطة الاستثمارية في عام ٢٠١٨ موزعة على ١٧٥,١ مليون ليرة لمشاريع الاستبدال والتجديد والمشاريع الجديدة و٧٢٤,٩ مليون ليرة سورية للمشاريع المباشرة بها
ومن أهم الإجراءات والسياسات المتخذة لتطوير الأداء والإنتاج خلال العام ٢٠١٨ اعتماد الإنفاق المالي لدعم المشروعات المتناهية الصغر، وتخصيص اعتماد للمصرف الزراعي التعاوني بـ اثني عشر ملياراً وثمانمئة وواحد وثلاثين مليون ليرة لمصلحة المؤسسة العامة لحلج وتسوق الأقطان لتمويل شراء الأقطان المحبوبة والمحلوجة وبذور القطن للموسم ٢٠١٧– ٢٠١٨ وإقرار الميزانية الختامية الأولية للمصرف الزراعي التعاوني لدورة عام ٢٠١٧م.